

Distr.: General
29 April 2016
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز

التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي

الدورة الرابعة

جنيف، ١٤-١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز التكامل والتعاون
في الميدان الاقتصادي عن دورته الرابعة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يومي ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-07072(A)



* 1 6 0 7 0 7 2 *

المحتويات

الصفحة

٣ موجز الرئيس	أولاً -
٣ البيان الافتتاحي	ألف -
٣ المتفق عليها دولياً	باء - تحسين جميع أشكال التعاون والشراكة من أجل التجارة والتنمية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية
٤ المسائل التنظيمية	ثانياً -
٩ انتخاب أعضاء المكتب	ألف -
٩ إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	باء -
٩ نتائج الدورة	جيم -
٩ اعتماد تقرير الاجتماع	دال -
١٠ الحضور	المرفق

أولاً- موجز الرئيس

١- عُقدت الدورة الرابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز التعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي في قصر الأمم بجنيف، سويسرا، يومي ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل، وفق الشروط التي اتفق عليها مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية السابعة والخمسين المعقودة في الفترة ٢٦-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

ألف- البيان الافتتاحي

٢- تناول رئيس فرع التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي بين البلدان النامية، التابع لشعبة العولمة واستراتيجيات التنمية، آفاق مختلف أشكال التعاون الدولي الرامية إلى المساعدة على تحقيق الأهداف الرئيسية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ضمن السياق الأوسع للاقتصاد العالمي الشديد التقلب.

٣- وقال إن البلدان النامية تواجه تحديات عديدة تضعف قدرتها على التكيف مع الصدمات الاقتصادية الخارجية في حقبة ما بعد الكساد الكبير. ومن شأن التعاون بين بلدان الجنوب أن يكون مكملاً للتعاون التقليدي بين الشمال والجنوب ليس في مجال التمويل والتجارة فحسب، وإنما في تنسيق سياسات الاستثمار المحلية وتوسيع الهياكل الأساسية أيضاً. وبإمكان البلدان النامية أن تحقق منافع كبرى إذا طبقت الممارسات الفضلى في مجالي سياسات الاقتصاد الكلي وبناء القدرة على التكيف لدى بلورة سياساتها الوطنية الرامية إلى تعزيز النمو المستدام والشامل وتوطيد قدراتها على إدارة الأزمات الاقتصادية وتحملها.

٤- وشدد المتحدث على أهمية المشاركة الاستراتيجية في شبكات الإنتاج والتجارة العالمية وأهمية اعتماد سياسات صناعية نشطة يكون محورها تكوين رأس المال، والتنوع الاقتصادي، والتطوير التكنولوجي، وخلق فرص العمل الجيدة، من أجل حفز نمو جامع ومستدام وبناء المرونة الاقتصادية.

باء- تحسين جميع أشكال التعاون والشراكة من أجل التجارة والتنمية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً

سياسات الاقتصاد الكلي لتعزيز المرونة في الأمد القصير

٥- ركزت الجلسة الأولى على التحديات المتعلقة بسيناريو الاقتصاد الكلي الراهن والاستجابات الممكنة للبلدان النامية في مختلف مجالات السياسة العامة. ورأى المحاورون أنه على الرغم من تفشي اعتماد الأدوات غير التقليدية كالتسهيلات الكمية وأسعار الفائدة السلبية، فإن التدابير السياساتية النقدية التي تستخدمها البلدان النامية حالياً برهنت عن عدم كفايتها لتحسينها من جوانب الضعف الناجمة عن عدم الاستقرار المالي ولم تكفل لها نمواً اقتصادياً

مستداماً. وقد أصبح الاستهلاك بدلاً من الاستثمار هو حافظ النمو عموماً في فترة ما بعد الكساد الكبير. ونظراً للترابط الشديد بين الأسواق المالية في العصر الراهن، فإن أبسط التغييرات السياسية التي تُحدثها الاقتصادات الرائدة، مثل رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، قد تسبب اضطراباً في البلدان النامية وقد تؤدي، مثلاً، إلى انخفاض قيمة العملة ونزوح رؤوس الأموال.

٦- وأشار المحاورون، بتأييد من عدة خبراء، إلى الاستثمارات العامة بوصفها من الخيارات السياسية الواعدة والفعالة، حيث يمكن توظيفها كوسيلة لاستدامة الاستثمارات في الأمد الطويل وفي الوقت ذاته تعزيز المرونة الاقتصادية في الأمد القصير. علاوة على ذلك، فإن أسعار الفائدة المنخفضة عموماً تجعل الاستثمارات العامة خياراً سياسياً غير مكلف نسبياً في السياق العالمي الراهن.

٧- وينبغي أن تضطلع المصارف الإنمائية على الصعيد الوطني والإقليمي وفيما بين بلدان الجنوب بدورٍ مركزي في تقديم رؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات الطويلة الأمد. غير أن من المهم كذلك تبني سياسات ضريبية محكمة لضمان استدامة الاستثمارات العامة، حيث تتسم معدلات الضريبة في معظم البلدان النامية بانخفاضها الشديد وعدم تصاعدها بشكلٍ كافٍ. لذا ينبغي إيلاء اهتمام أكبر لمسائل الدخل وتحصيل الضرائب من الشركات وقدرة الدول عموماً على جمع الإيرادات، توجيهاً لتعزيز مرونتها الاقتصادية.

٨- وقد يؤدي الدين العام إلى عرقلة الاستثمارات العامة بشدة. فقد سجل مجموع الديون العالمية زيادة حادة منذ حدوث الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، وهو ما يتجلى بوضوح في الميزانية العمومية للعديد من الاقتصادات الناشئة. فقد ازداد إجمالي دين الصين أربعة أضعاف تقريباً منذ عام ٢٠٠٧، وسجلت ديون كلٍ من البرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا زيادة كبيرة كذلك. ويعدّ الوضع مقلقاً في الصين بشكلٍ خاص نظراً لموقعها الاقتصادي والمالي، حيث يرجح أن تترتب على أي اضطراب مالي داخلي فيها انعكاسات هائلة في بقية أنحاء العالم. غير أن الضوابط المالية المفروضة حالياً برهنت عن فعاليتها في منع التسارع المحموم للنشاط الاقتصادي ودعم استقرار الأسواق.

٩- ولا تنحصر مشكلة الدين العام في الاقتصادات الناشئة. فالعديد من البلدان المصدرة للسلع الأساسية، وبخاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، تنزع إلى الاقتراض المفرط لتعويض تدني أسعار الصادرات. وهو ما يضيف إلى عبء الديون التي تثقل كاهل العديد من الاقتصادات المتقدمة ويؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار الاقتصادي على الصعيد العالمي.

١٠- وأشار المحاورون إلى أن العديد من البلدان النامية قد راكمت، خلال العقد الماضي، احتياطات ضخمة كضمانة لمواجهة عدم الاستقرار المالي، وهو ما حقق شيئاً من التوازن مع عبء الديون. غير أن هذه الاحتياطات لم تحقق سوى عوائد منخفضة جداً، مقارنةً بإمكانات الاستثمارات الإنتاجية المحلية. ونظراً لتدفق رؤوس الأموال الدولية القصيرة الأمد إلى الأسواق

المحلية للعديد من الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية، فحتى المخزون الكبير القائم من احتياطات القطع الأجنبي لم يعد يبدو كافياً، حيث سجل صافي أصول العديد من هذه الاقتصادات نتائج سلبية. ويشكل هذا الوضع ثغرة خطيرة لأنه في حالة حدوث نزوح مفاجئ ومزعزع لرؤوس الأموال، فإن الاحتياطات الكبيرة تلك قد تثبت عدم كفايتها. وقد اتفق الخبراء المحاورون على الحاجة إلى إجراء المزيد من البحث للتوصل إلى فهم أفضل لتداعيات نزوح رؤوس الأموال، لا سيما وسط مشهد عالمي يتسم بأسعار فائدة منخفضة بل وسلبية أحياناً في البلدان المصدرة لرؤوس الأموال.

١١- ونظر المحاورون في بعض تدابير الاقتصاد الكلي الرئيسية التي يمكن تطبيقها لضمان مرونة الاقتصاد الكلي، مع إيلاء اهتمام خاص لحالتي بنغلاديش والبرازيل. فمن شأن برامج سوق العمل النشطة، على سبيل المثال، أن تنشئ فرص عمل مؤقتة وتعزز في الآن ذاته الأصول الاقتصادية الطويلة الأمد، مثل الهياكل الأساسية. غير أن تحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذه البرامج يقتضي ربطها بتطوير المهارات والتدريب.

السياسات الصناعية لتحقيق المرونة والاستقرار في الأمد الطويل

١٢- خُصصت الجلسة الثانية من الاجتماع لتناول مخاطر التحول عن التصنيع قبل الأوان التي تواجهها العديد من الاقتصادات النامية والناشئة. وتم التطرق أيضاً إلى أهمية السياسات الصناعية في التكيف مع هذه المخاطر وتعزيز المرونة الاقتصادية في الأمد الطويل.

١٣- وعرض المحاورون أدلة إحصائية حديثة العهد عن أنماط التصنيع والتحول عن التصنيع، تُظهر أن الاقتصادات النامية اليوم تتحول عن التصنيع عند مستويات دخل منخفضة نسبياً. وفي مختلف المناطق النامية، تبلغ حصص العمالة والقيمة المضافة في مجال الصناعات التحويلية ذروتها وتبدأ في التراجع عند مستويات أدنى بكثير مما كانت في الماضي فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وهذه الظاهرة، التي تُعرف باسم التحول عن التصنيع قبل الأوان، لها آثار ضارة بشكل خاص لأن الاقتصادات النامية لا تكون قد استفادت بشكل كامل بعد من أنشطة التصنيع عندما تبدأ في التحول عنها، ولأن قطاع الخدمات فيها لا يكون مهياً بعد ليصبح محركاً بديلاً للنمو. وهناك علاقة تلازم بين الذروة التاريخية للعمالة في قطاع التصنيع وما يليها من مستويات دخل الفرد، حيث إن البلدان التي حققت حصة أكبر من العمالة في قطاع التصنيع في الماضي تتمتع اليوم بمستويات دخل أعلى والعكس صحيح.

١٤- واقترح المحاورون أنه كلما كانت عملية التحول عن التصنيع قبل الأوان أسرع وتيرةً كانت آثارها على اللحمة الاجتماعية والسياسية أشد وطأة، متمثلةً في تدني الخدمات الصحية وتفاقم الفقر وتدهور توزيع الدخل علاوة على فقد المهارات وتفشي البطالة.

١٥- وناقش المحاورون الدور المركزي للسياسات الصناعية وسياسات التحول الصناعي والإنتاجي لمنع العدول عن التصنيع أو تخفيف آثاره، ولدعم العودة إلى التصنيع. وينبغي أن

تأخذ هذه السياسات في الحسبان العوامل المحلية، كالاقتصاد السياسي والموارد الطبيعية لكل بلد، والجغرافيا الدولية الجديدة للإنتاج، بما في ذلك سلاسل القيمة العالمية، والتكتلات والأنماط التجارية، والتغيرات في التوزيع الجغرافي لأنماط الإنتاج والاستهلاك العالمية.

١٦- وعرض المحاورون العمل المشترك الذي قام به الأونكتاد ومركز التنمية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في إطار مبادرته السياساتية بشأن سلاسل القيمة العالمية والتحول الإنتاجي والتنمية. وكان هدف هذا العمل إتاحة إطار توجيهي لمساعدة مقرري السياسات على تحديد الخيارات والاستجابات السياساتية العملية الكفيلة بتعزيز التنمية من خلال التحول الهيكلي القائم على تقييم مقارن لأصول البلدان وأولوياتها وإمكانات تطويرها.

١٧- وكان أحد الأهداف الرئيسية لهذا المشروع التعاوني هو تعزيز القدرات الوطنية على استباق التغييرات. ويمكن تيسير هذا الهدف عن طريق التشاور والنقاش مع القطاع الخاص. وقد يكون للتعاون مع هذا القطاع أهمية حاسمة أيضاً في مناقشة أنشطة الإنتاج الجديدة الممكنة، أي اكتشاف الميزة النسبية الممكنة لاقتصاد ما في قطاعات جديدة وتحديد سبل دعمها. ويستطيع مستشارو الإنتاج العامون مثلاً المساعدة على بحث سبل تخصيص موارد متوسطة إلى طويلة الأمد لتبني أنشطة جديدة وسبل تحديد أولوية الأنشطة في إطار بيئة التجارة الإقليمية الأوسع نطاقاً.

١٨- غير أن السياسات الصناعية وحدها لا تكفي للتصدي للتحول عن التصنيع قبل الأوان. فسياسات الاقتصاد الكلي والتجارة ضرورية أيضاً في هذا السياق، شأنها شأن التكنولوجيا الفعالة واستراتيجيات تعزيز العمالة. ولتحقيق ذلك، يكتسي فهم سبل بناء وتعزيز قدرات الإنتاج والتعلم أهمية حاسمة في تحقيق تحولات إنتاجية واقعية وممكنة. غير أن حماية الملكية الدولية، مثلما أكد أحد الخبراء، قد توهن بشدة هذه الجهود السياساتية.

١٩- وتناول المحاورون وبعض الخبراء مسألة التفاعل المعقد بين الطموحات الوطنية والوقائع الدولية لدى تصميم وتنفيذ السياسات الصناعية. فهناك خطر الانفتاح المبكر أو المفرط على التجارة الدولية، خصوصاً بالنسبة للاقتصادات المشهية التي لا تزال في مراحل التنمية الأولى، حيث لا يشكل مجرد الاعتماد على الميزة النسبية والتخصص أكثر استراتيجيات النمو فعالية بالنسبة لهذه الاقتصادات.

٢٠- وقد أشار البحث الذي أجراه إمبس ووازيارغ (٢٠٠٣) (Imbs and Wacziarg (2003)) إلى أن الإنتاج والعمالة القطاعيين يصبحان أقل تركيزاً وأكثر تنوعاً مع نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل، حتى مرحلة متأخرة نسبياً من عملية التنمية. ففي المراحل الأولى من النمو، يتزامن تعزيز الإنتاج وتطويره مع التنوع القطاعي. غير أنه عندما يحقق بلد ما مستوى دخل مرتفعاً نسبياً، فإن اكتساب معرفة متقدمة بخطوط إنتاج محددة - ومن ثم التخصص - يصبح شرطاً ضرورياً لتحقيق نمو مستدام. وبالتالي، ينبغي ألا يُنظر للتنوع والتخصص كما لو كانا ضدين لا يجتمعان، وإنما كدعامتين تعزز إحداهما الأخرى طوال عملية التنمية.

٢١- وأخيراً، وصف عدة خبراء التحديات التي يواجهها العديد من الاقتصادات النامية في تحقيق استفادة قصوى من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وارتقاء السلم التكنولوجي ضمن شبكات الإنتاج الدولية. وناقشوا مزايا ومساوئ نموذج "التصنيع لأغراض التصدير" في المكسيك ليسلطوا الضوء على المعادلة الدقيقة بين خلق الوظائف وإضافة القيمة أو التنوع. واقترح المحاورون أنه ما من سبيل أوحده لحل هذه المعادلة أو استراتيجية وحيدة لضمان المشاركة بنجاح في سلاسل القيمة العالمية، لأن القرارات السياسية الأمثل تتوقف على مجموعة متنوعة من السمات الخاصة بكل بلد، كالمساحة والموقع الجغرافي والثروات الطبيعية.

التعاون الدولي في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة

٢٢- كان محور الجلسة الثالثة للاجتماع التعاون بين بلدان الجنوب في ظل التحديات الاقتصادية المذكورة أعلاه والحاجة إلى بناء القدرة على التكيف في الأمدن القريب والبعيد. ودار حل النقاش، سواء في عروض المحاورين أو تعليقات الخبراء، حول الدور الهام الذي يمكن للأونكتاد أن يضطلع به لتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب وتعزيز أثره، لا سيما دوره فيما يتصل بالقضايا والتحديات الاقتصادية المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والقيام بدور محفل للاقتصادات الجنوبية وممثل مؤسسي لها في المفاوضات الاقتصادية العالمية.

٢٣- واستعرض المحاورون أبحاث الأونكتاد المتعلقة بالأمثلة الراهنة للتعاون المالي والنقدي الإقليمي بين بلدان الجنوب، كمثال يُحتذى به. وتعدّ هذه النماذج جذابة بشكل خاص في سياق أهداف التنمية المستدامة والحاجة إلى تعزيز تمويل التنمية والتصنيع. واستكشف المحاورون وعدة خبراء قطريين محاسن الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومساوئها. ورغم الطابع المختلط لتجارب هذه الشراكات، فإن المصارف الإنمائية - الإقليمية منها والوطنية - تنطوي على إمكانات أكبر لتحقيق الغايات الإنمائية الطويلة الأمد المحددة في أهداف التنمية المستدامة. ويكمن تحدٍ رئيسي إذن في توسيع قدرات هذه المصارف الإنمائية لجمع الأموال عن طريق الضرائب.

٢٤- وتعدّ البيانات أحد المجالات التي ينشط من خلالها الأونكتاد في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. ومن الأمثلة على ذلك عمله مع شبكة مجامع الفكر الجنوبية ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، لتنفيذ اقتراحه بتطوير قاعدة بيانات إحصائية عن التعاون بين بلدان الجنوب. وستستند قاعدة البيانات إلى مفاهيم ومنهجيات مستقاة صراحةً من هذه البلدان وتحظى بتأييدها. وأشار المحاورون بشكل أكثر عمومية إلى أهمية البيانات في تحديد وقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فإذا لم تمسك بلدان الجنوب زمام المبادرة في جمع الإحصاءات اللازمة لقياس التقدم المحرز في بلوغ هذه الأهداف، فإن المؤسسات المالية الدولية القائمة، والخاضعة لقيادة بلدان الشمال بشكل رئيسي، ستقوم بذلك عوضاً عنها. وما أن تُحدد التعاريف التي تُجمع الإحصاءات على أساسها، فسيكون من الصعب

زحزحتها، حتى لو ثبت بعد ذلك أنها غير ملائمة. وهي مشكلة يشهد عليها مثلاً استخدام الناتج المحلي الإجمالي وحده لقياس مستوى التنمية.

٢٥- وقال المحاورون إن الأمم المتحدة مضيف مؤسسي للتعاون بين بلدان الجنوب، حيث تنسق العمل المعياري الرامي إلى تعريف أهداف التنمية المستدامة والنهوض بها. ومع تضاؤل حجم المساعدات الإنمائية في السياق الاقتصادي العالمي الراهن، نشأت أشكال جديدة من التعاون بين بلدان مجموعة بريكس^(١) والجنوب لسد الفراغ الناجم عن ذلك النقص إلى حد ما. وبإمكان بلدان الجنوب أن تستمد من القوة المؤسسية للأمم المتحدة لتقاسم هذه الأشكال الجديدة من التعاون وتوجيهها جمعياً.

٢٦- ومن المسائل الرئيسية التي أثيرت أثناء النقاش حول دور الأونكتاد وشدد عليها عدة خبراء، مسألة التحدي الكامن في إدارة التدفقات المالية على نحو يضمن توجيهها نحو الاستثمارات الإنتاجية الطويلة الأمد. فالبلدان النامية تواجه تناقضاً جوهرياً يصعب تحطيه. فهي من جهة تحتاج إلى التمويل الخارجي لاستثماراتها المحلية، ومن جهة أخرى يصعب توجيه هذه الاستثمارات نحو غايات إنمائية بعد دخولها البلد. ويعد تكاثر الصناديق الانتهازية مثلاً متطرفاً على هذه المشكلة. ويتعلق الأمر كذلك بالتحدي الذي يثيره فح الدخل المتوسط، حيث يصعب على البلدان التي حققت مركز الدخل المتوسط الانتقال إلى مركز الدخل المرتفع، جزئياً بسبب العلاقات غير المتكافئة مع البلدان المرتفعة الدخل. ومن شأن وضع المزيد من آليات التكامل والتعاون الاقتصادي بين البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل أن يساعد في حل هذه المشكلة، كما أن بمقدور الأونكتاد الاضطلاع بدور هام في بناء هذه القدرات المؤسسية.

٢٧- وأخيراً، تساءل عدة خبراء عن كيف يمكن للأونكتاد أن يقوم بدور محفل لمناقشة سبل تخفيف آثار التقلب المالي وإدارة صدمات الاقتصاد الكلي وتعزيز القدرة على التكيف وتوطيد التعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب. وينطوي تحقيق ذلك كله على جانب هام يتمثل في بناء ترتيبات وأشكال التعاون الاقتصادي الإقليمية القائمة في الجنوب وتوسيع نطاقها. ويضع الأونكتاد قدراته البشرية والفنية في خدمة مجموعة الـ ٧٧ لإنشاء هياكل التعاون المذكورة وغيرها ولتعزيز القدرات الجماعية في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(١) البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٢٨- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات في جلسته العامة الافتتاحية، المعقودة في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦، السيد رفاييل هيروموسو (الفلبين) رئيساً له، والسيد ليزوي نكومبيلا (جنوب أفريقيا) نائب رئيس - مقررًا.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢٩- اعتمد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.6/10)، وكان كالتالي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- تحسين جميع أشكال التعاون والشراكة من أجل التجارة والتنمية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً
- ٤- اعتماد تقرير الاجتماع

جيم- نتائج الدورة

٣٠- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات في جلسته الختامية، المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦، على أن يُعَدَّ الرئيس موجزاً للمناقشات.

دال- اعتماد تقرير الاجتماع (البند ٤ من جدول الأعمال)

٣١- أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات في جلسته الختامية لنائب الرئيس/المقرر بأن يضع صيغة التقرير النهائية بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور*

- ١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:
- | | |
|-----------------------------|-----------------------------|
| إكوادور | الجمهورية الدومينيكية |
| الإمارات العربية المتحدة | جمهورية الكونغو الديمقراطية |
| إندونيسيا | زيمبابوي |
| أوغندا | شيلي |
| أوكرانيا | الصين |
| إيران (جمهورية - الإسلامية) | الفلبين |
| باكستان | الكاميرون |
| بيلاروس | كوبا |
| بولندا | المغرب |
| تركيا | المملكة العربية السعودية |
| تونس | موريتانيا |
| كوت ديفوار | الولايات المتحدة |
| كينيا | اليابان |
| مدغشقر | اليونان |
| جمهورية إفريقيا الوسطى | |
- ٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
- اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
الاتحاد الأوروبي
المنظمة الدولية للفرانكفونية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ
مركز الجنوب
- ٣- وكانت الوكالة المتخصصة أو المنظمة ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:
- منظمة السياحة العالمية
- ٤- وكانت المنظمة غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
- الفئة العامة
مهندسو العالم

* تتضمن قائمة المشاركين هذه أسماء المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة